المهمة الصعبة لإيران في السوق العراقية

بهرام أميرأحمديان

في العالم المعاصر، تتخذ العلاقات بين الحكومات شكلاً يكون في الغالب في إطار العلاقات الاقتصادية أو بشكل أساسي في العلاقات التجارية. يسبب تصدير السلع والخدمات تلاحماً اقتصادياً، وبالتالي توسيع مجالات العلاقات السياسية والدبلوماسية.

تلعب السلع، خاصة السلع الاستهلاكية المعيشية، دوراً هاماً في تحسين وضع الدولة المصدرة لدى مستهلكي الدول المستوردة. على سبيل المثال، لا يتم تداول أي نوع من السلع الاستهلاكية المستوردة من روسيا في السوق الإيرانية؛ لكن هناك تداولاً كبيراً للسلع الإيرانية الصنع في العراق.

تعد إيران المصدر الثاني للعراق بعد الصين. وفي عام ٢٠٢٣، استورد العراق بضائع بقيمة ٤/٩ مليار دولار من إيران، أي حصة تعادل ١٨/٧٪ من إجمالي الواردات. في المقابل، شكلت صادرات العراق إلى إيران في عام ٢٠٢٣ البالغة ٥٨٥ مليون دولار حصة ضئيلة من إجمالي واردات إيران (أقل من واحد بالمئة).

يعتمد تعزيز مكانة دولة ما في الدولة المجاورة على كمية ونوعية البضائع التي تصدرها. بالتالي، يمكن لجهات التصدير وتوحيد معايير سلع التصدير، والحفاظ على الجودة والاستمرارية واستقرار العرض، أن تساهم في استقرار السوق وزيادة مكانة البلاد بين المستهلكين المستهدفين للتصدير.

ورغم رغبة البلدين في الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في العراق، إلا أن الحكومة العراقية تواجه قيوداً أهمها العقوبات على إيران وعائق مجموعة العمل المالي FATF، وهو ما لم يكن ممكناً رغم جهود الرئيس بزشكيان خلال لقائه بالسلطات العراقية.

إن أهمية العلاقات مع العراق، الجار الغربي، مهمة للغاية بالنسبة لإيران، لدرجة أن الرئيس الإيراني الجديد، مسعود بزشكيان، خصص أول زيارة خارجية له.

وقام الرئيس الإيراني والوفد المرافق له بزيارة البصرة (جنوبي العراق)، وهو إجراء جدير بحد ذاته يدخل في برنامج الزيارة الرسمية لرؤساء إيران إلى العراق. كما أن تأكيد الرئيس الإيراني على مزيد من الجدية في استكمال مشروع قطار شلمجة - البصرة يظهر أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

تتمتع الصين والعراق بقدرات مناسبة للمشاركة في سلسلة قيمة "مبادرة الحزام والطريق" الصينية. وبعد أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا، أغلق الممر الاقتصادي للجسر الأوراسي الجديد في عام ٢٠٢٢، الذي كان ينقل صادرات الصين عن طريق سكك الحديد والطرق عبر آسيا الوسطى إلى روسيا ثم إلى بيلاروسيا ثم إلى بولندا ومن هناك إلى ألمانيا.

وفي هذا السياق، إذا نشط العراق وإيران في الحوار مع الصين في "مبادرة الحزام والطريق"، فيمكنهما التعاون مع الصين على طريق الحرير التاريخي. ومن خلال المرور عبر آسيا الوسطى على نفس الطريق التاريخي، تستطيع الصين الوصول إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط والأسواق الأوروبية عبر خطوط سكك الحديد (من خلال ربط سكك الحديد الإيرانية بسكك الحديد العراقية والسورية).

وبهذه الطريقة، ستستفيد الصين من الاستثمار في البنية التحتية للنقل، وتصدير البضائع (الأسواق الإقليمية)، واستيراد المواد الخام والطاقة، والأهم من ذلك، أمن الطرق والسلع والأمن من تدخل الولايات المتحدة. وهذه القضية المهمة يمكن متابعتها بجدية بين إيران والعراق وسوريا.

ويخصص جزء من التجارة بين البلدين للتجارة وتبادل السلع في الأسواق الحدودية. ولعبت أسواق "تمرشين ومريوان وبانه" النشطة دوراً إيجابياً في خلق فرص العمل في مناطقهم.

ويعد إنشاء "منطقة تجارية حرة مشتركة" على الحدود المشتركة من القضايا الأخرى لتوسيع العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق. وفي هذا السياق، لابد من إعداد تسهيلات قانونية وكذلك اقتصادية وبنية تحتية. إن التنشيط والتغييرات الهيكلية وتكوين أعضاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين أمر ضروري للغاية، في ظل المتغيرات والتطورات الإقليمية والوطنية.

إن وجود دول إقليمية منافسة في الأسواق العراقية يجعل من الضروري على إيران أن تكون أكثر جدية في حفاظها على أسواق التصدير إلى العراق. وبالنظر إلى التغيرات المناخية وعواقبها السلبية، خاصة في مجال الغبار الناعم الناجم عن جفاف المستنقعات في العراق، تواجه إيران تهديدات بيئية في المحافظات الحدودية الإيرانية، وخاصة خوزستان، وهو ما يستلزم المتابعة الحثيثة مع العراق. فالإدارة المشتركة للموارد المائية والاستخدام الأمثل لها يتطلب الجدية والمتابعة المتبادلة.

توقعات متباينة لأسعار النفط.. و٥ عوامل تدفعه للصعود

الوفاق/وكالات

توقعت مؤسسات بحثية وبنوك استثمار كبرى أن تتجه أسعار النفط فوق ٨٠ دولاراً لخام برنت قبل نهاية العام الجاري.

وتتوقع نشرة إيكونومست أنتليجنس يونت البريطانية، في تقريرها الصادر في ٩ سبتمبر/ أيلول الجاري، أن يتراوح متوسط سعر برميل خام برنت بين ٨٣ و٨٤ دولاراً للبرميل. ووفقاً للفترة طويلة المدى وما بعد عام ٢٠٢٦، تتوقع النشرة أن يرتفع السعر إلى ١١٥ دولاراً للبرميل.

وفي المقابل، توقع بنك سيتي الأميركي، يوم الثلاثاء الماضي، أن يبقى سعر خام برنت فوق مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل على الأمد القريب بدعم من تراجع إنتاج النفط في ليبيا وامتثال روسيا الأكبر لالتزامات «أوبك+». كما توقع المصرف الأميركي ارتفاع الطلب الصيني على النفط بواقع ٣٠٠ ألف برميل يومياً على أساس سنوي في الربع الأخير من هذا العام، بعد انكماشه في الربعين السابقين.

وقدّر البنك متوسط سعر خام برنت بـ٦٠ دولاراً في ٢٠٢٥، مع تحول السوق إلى فائض يبلغ نحو مليون برميل يومياً حتى مع افتراض استمرار تخفيضات إنتاج تحالف «أوبك+» النفطي وتراجع الامتثال من قبل روسيا وكازاخستان والعراق.

من جانبها، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن ترتفع أسعار خام برنت إلى ٨٤ دولاراً للبرميل للعام الجاري بأكمله. أما بالنسبة للعام المقبل، فترى المؤسسة التي تحلل أسواق الطاقة للحكومة الأميركية أن متوسط الأسعار سيبلغ ٨٦ دولاراً للعام بأكمله. وجاءت هذه التوقعات في ٦ أغسطس الماضي.

أما بنك أوف أميركا، فقد خفض قبل أيام توقعات أسعار النفط من خام برنت في النصف الثاني من ٢٠٢٤ إلى ٧٥ دولاراً للبرميل من نحو ٩٠ دولاراً في السابق. وعزا البنك ذلك إلى تراكم المخزونات العالمية وضعف نمو الطلب والقدرة الإنتاجية الفائضة لـ«أوبك+».

ووفقاً لمحللي البنك، فإن النمو الضعيف في الطلب العالمي على النفط بمقدار ١/١ مليون برميل يومياً على أساس سنوي أيضاً في عام ٢٠٢٥، إلى جانب زيادة إمدادات النفط من خارج «أوبك» بنحو ١/٦ مليون برميل يومياً، هو ما سيحد من قدرة «أوبك+» على زيادة الإنتاج.

على مدى الأسبوعين الماضيين، شابت أسواق النفط عاصفة من المخاوف الاقتصادية الكلية بشأن الاقتصاد العالمي، وبالتالي غذت مبيعات الصفقات النفطية في الأسواق المستقبلية، مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط.

وأدى الهبوط الكبير إلى دفع مراكز النفط الخام والمنتجات النفطية إلى التخارج من الصفقات المستقبلية التي تقود عادة مستويات الأسعار الفورية للخامات النفطية، وكانت النتيجة أدنى أسعار للنفط منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وكما كان متوقعاً، تلت ذلك عمليات بيع كبيرة في أسعار النفط، حيث انخفض سعر خام برنت لشهر أقرب استحقاق إلى ٦٨/٦٨ دولاراً للبرميل في ١٠ سبتمبر/ أيلول الجاري، وهو أدنى سعر منذ ٢ ديسمبر ٢٠٢١، وذلك وفق بيانات نشرة أويل برايس المتخصصة في الطاقة في تقرير يوم الأربعاء.

لكن الأسعار انتعشت منذ ذلك الوقت بنحو ٥ دولارات للبرميل في الأسبوع الجاري، وفق بيانات «أويل برايس» مساء الأربعاء. وقد أشار محللو السلع الأساسية في بنك ستاندرد تشارترد البريطاني إلى أن هذا الارتداد الصعودي ربما يظل محدوداً نظراً للحدود القصوى في مراكز المضاربة، ويستدعي ارتفاعاً أكبر لتغطية مراكز البيع المكشوفة.

وفي ما يتعلق بمسار أسعار النفط على المدى القريب، أقر بنك ستاندرد تشارترد بأن الحصول على إشارة اتجاه واضحة على المدى القصير من الأساسيات يكاد يكون مستحيلاً في مثل هذه السوق المضطربة؛ لكنه يشير إلى العديد من العوامل الدافعة الصعودية الرئيسية.

ومن بين العوامل التي من المتوقع أن تدفع أسعار النفط للارتفاع، يذكر البنك البريطاني خمسة عوامل وهي: أولاً: لا توجد وفرة في العرض، حيث إن شهر سبتمبر/ أيلول في طريقه ليصبح الشهر الأكثر شحاً في المعروض النفطي خلال العام الجاري بسبب قوة الطلب الموسمي وانقطاع صادرات النفط الليبية، وكذلك تراجع إنتاج الخليج الأميركي بسبب العاصفة التي ضربت المنطقة. أما العامل الثاني، فهو توقف صادرات النفط الليبي، وتوقع مصرف ستاندرد تشارترد أن تستغرق عودة النفط الليبي للأسواق وقتاً أطول من التوقعات السابقة بسبب التعقيدات السياسية التي تحكم ليبيا في الوقت الراهن.

وفي ذلك الوقت، زعم بنك ستاندرد تشارترد أن الخلافات الدقيقة في المفاوضات المتعلقة بأزمة مصرف ليبيا المركزي كانت أكثر تعقيداً بكثير مما أوحت به تعليقات السوق البترولية، حيث لم يتم إحراز تقدم جوهري يذكر بعد جولتين من المفاوضات بين السلطات المعترف بها دولياً في طرابلس وقوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر في شرق ليبيا. وتراجعت صادرات النفط الخام الليبي بنحو ٥٥٠ ألف برميل يومياً، أي ما يقرب من نصف مستوى ما قبل الأزمة المصرفية البالغ حوالي ١/٢ مليون برميل يومياً. ويرى بنك ستاندرد تشارترد أن الانخفاض في الإنتاج سيستمر لفترة أطول بكثير مما تتوقعه السوق حالياً، مما يشير إلى أن السوق قد تقدمت على نفسها في تسعير الحل الفوري لأزمة لم يتم حلها فعلياً.

وثالث العوامل التي تدفع باتجاه زيادة سعر النفط هو أنه من غير المحتمل حدوث وفرة في العرض البترولي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ والنصف الأول من عام ٢٠٢٥ على الأقل، بسبب التزام منتجي «أوبك+» بخفض الإنتاج.

وفي الأسبوع الماضي، أفاد بنك ستاندرد تشارترد بأن أسواق النفط تتجاهل الإزالة الوشيكة لمزيد من البراميل من الأسواق في الأشهر المقبلة. وفي يوليو/ تموز الماضي، قدمت روسيا والعراق وكازاخستان خطط التعويض الخاصة بها إلى أمانة «أوبك» عن كميات النفط الخام الزائدة عن الحد التي ضختها في السوق خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري ٢٠٢٤.

ووفقاً لمنظمة «أوبك»، سيتم تعويض الكميات الزائدة في الإنتاج بالكامل على مدار الخمسة عشر شهراً القادمة من خلال سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، حيث «تسدد» روسيا إجمالي ٤٨٠ ألف برميل/ اليوم، والعراق ١/١٨٤ مليون برميل/ اليوم، وكازاخستان ٦٢٠ ألف برميل/ اليوم.

أما العامل الرابع، فهو تراجع سعر صرف الدولار الذي يساهم في ارتفاع الطلب النفطي العالمي، خاصة في آسيا. ويكمن العامل الخامس في توقعات زيادة سعر النفط في اضطرابات الشرق الأوسط التي تتفاعل مع الحرب الوحشية على قطاع غزة والهجمات الصهيونية على لبنان.

يكمن العامل الخامس في توقعات زيادة سعر النفط في اضطرابات الشرق الأوسط التي تتفاعل مع الحرب الوحشية على قطاع غزة والهجمات الصهيونية على لبنان

إيران تبحث تطوير التعاون السككي مع تركمانستان

بحث مسؤول في شركة سكك الحديد الإيرانية، أمس الأحد، مع نائب وزير سكك الحديد التركمانستانية آفاق تطوير التعاون الدولي، في محطة سرخس الدولية (شمال غربي البلاد). وناقش الجانبان، خلال الاجتماع، سبل تطوير التعاون السككي بين البلدين، في إطار الاجتماع الهادف إلى تعزيز أوجه التعاون بمجال الشحن والنقل وترقية مستوى العلاقات التجارية على المستوى الدولي. كما تبادل الجانبان آليات لتسهيل وتنمية التجارة وشحن ونقل البضائع عبر سكك الحديد. يذكر أن محطة سرخس الدولية تعد نقطة اتصال سككية هامة بين إيران وتركمانستان، إذ تلعب دوراً هاماً في تسهيل التواصل التجاري وتبادل السلع.

صادرات قطاع الخدمات تسجل ١٢ مليار دولار

أكد مساعد تطوير الأعمال الدولية بمنظمة تنمية التجارة الإيرانية، أن صادرات قطاع الخدمات سجلت أكثر من ١٢ مليار دولار في العام الإيراني المنتهي ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٤، بنمو ٢٠٪ على أساس سنوي. وأوضح محمدصادق قنادزادة، الأحد، بأن صادرات قطاع الخدمات تشمل الترانزيت والسياحة والتكنولوجيا والثقافة والهندسة وغيرها. وأشار إلى أن صادرات الخدمات الفنية الهندسية في العام المذكور قد تراوحت بين ٢ إلى ٢/٥ مليار دولار وسط إمكانية رفعها إلى نحو ٦ مليارات دولار في غضون السنوات الثلاث القادمة إذا ما تم رفع العقبات والتحديات التصديرية.

تصدير سلع بقيمة ٦٣٧ مليون دولار عبر منفذ مهران

أعلن مديرعام مصلحة الجمارك بمحافظة إيلام (غربي إيران) عن تصدير سلع بقيمة ٦٣٧/١٧٤ مليون دولار عبر منفذ مهران الحدودي إلى العراق وسائر البلدان خلال ٥ شهور (فترة ٢٠ مارس/ آذار لغاية ٢١ أغسطس/ آب ٢٠٢٤). وأشار سهراب كمري، السبت، إلى أن الصادرات عبر منفذ مهران الحدودي بلغت ١/١٥١ مليون طن، وشملت البتروكيماويات ومعدات المحطات الكهربائية والمواد الإنشائية والبلاط والسراميك والمنتجات الفلزية والبلاستيكية والزراعية.